الأمم المتحدة
A/CN.9/WG.V/WP.93/Add.5
الجمعية العامة
Distr.: Limited
16 April 2010
Arabic
Original: English

لجنة الأمم المتحدة للقانون التجاري الدولي
الفريق العامل الخامس (المعني بقانون الإعسار)
الدورة الثامنة والثلاثون
نيويورك، ١٩-٢٣ نيسان/أبريل ٢٠١٠

قانون الإعسار: الأعمال التي يمكن الاضطلاع بها مستقبلا

إضافة

مقترح من وفد سويسرا لإعداد دراسة عن جدوى وضع صك بشأن تصفية المؤسسات المالية الكبيرة المعقّدة عبر الحدود*

١- أوضحت الأزمة المالية، ولا سيما إعسار مؤسسة ليمان براذرز في ١٥ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٨، وضوحا مؤلما أن هناك مؤسسات مالية معيّنة "أكبر" أو "أشدّ ترابطا من أن تفشل". فلا يمكن تصفيتها بطريقة منظَّمة دون تعريض النظام المالي لمخاطر عالية إلى حدٍ غير مقبول. وهذا الوضع يعني وجود قدر كبير من المخاطر المعنوية، ويفرض على دافعي الضرائب تكاليفَ يمكن أن تكون باهظة. ولذلك يمثّل وضعُ إطار قانوني يسمح بتصفية أي مؤسسة مالية ضخمة ومعقّدة دون تعريض استقرار النظام المالي بأسره إلى الخطر أولويةً لسويسرا.

٢- ففي حالة المؤسسات المالية الكبيرة والمعقّدة التي لديها أنشطة كبرى عبر الحدود الوطنية، لا يمكن تحقيق تصفية منظَّمة دون تنسيق بين السلطات القضائية ذات الصلة. وبغياب نهج منسّق، ستكون تدابير إعادة التنظيم و/أو التصفية ذات تأثير محدود، ويكاد

* قُدّمت هذه الوثيقة في أقرب وقت ممكن إثر تلقي المقترح.

190410 V.10-52832 (A)

الرجاء إعادة الاستعمال

يكون من المحتّم أن تؤدّي إلى تصفية المؤسسة أو المجموعة تصفية غير منظَّمة. ولذلك يشكّل التنسيق عبر الحدود شرطا ضروريا، وإن لم يكن كافيا، للتصفية المنظمة للمؤسسات المالية الكبيرة والمعقّدة التي لديها أنشطة كبرى عابرة للحدود.

٣- وقد اعترفت منظمات دولية وهيئات متخصّصة دولية كبرى بالحاجة إلى تحسين التنسيق عبر الحدود في إجراءات التصفية. وعلى وجه الخصوص، تدعو التوصية ٤ للفريق المعني بتصفية المصارف عبر الحدود، وهو لجنة فرعية تابعة للجنة بازل المعنية بالإشراف على المصارف، إلى "الاضطلاع على الصعيد الثنائي أو الإقليمي أو الدولي بالمزيد من الأعمال صوب الاعتراف على نحو أكثر فعالية بالإجراءات الأجنبية الخاصة بإدارة الأزمات وتسويتها".[(١)] وتشير لجنة بازل تحديدا إلى الأعمال التي اضطلعت بها الأونسيترال بشأن معاملة مجموعات الأعمال التجارية المحلية، وترى أن المفاهيم ذات الصلة التي وُضعت في الدليل التشريعي يمكن أن توفّر الإرشاد وصولاً إلى إنشاء هذا الإطار.

٤- ولذلك نوصي بأن يُعدَّ الفريقُ العامل الخامس دراسةً عن جدوى وضع صك دولي بشأن تصفية المؤسسات المالية الكبيرة المعقّدة عبر الحدود. وينبغي أن تبيّن هذه الدراسة الخطوط العريضة للخيارات المتاحة لتحسين التنسيق عبر الحدود، بما في ذلك '١' الاعتراف في الدول المضيفة بالتدابير التي اتخذتها السلطة المختصة في الدولة الوطن؛ '٢' التنسيق من خلال استهلال إجراءات متوازية في الدولة الوطن والدول المضيفة؛ '٣' التنسيق عن طريق إبرام اتفاقات بشأن الإعسار عبر الحدود؛ '٤' الوسائل الأخرى لتحسين التنسيق. وسيتعيّن أيضا أن تضع الدراسة في الاعتبار الآثار العابرة للحدود المترتّبة على أدوات التصفية التي تُستخدَم عموما في تصفية المؤسسات المالية، ومنها مثلا، نقل الموجودات إلى مصرف مرحلي، وفرض وقف مؤقّت لشروط التخلّف عن الوفاء الواردة في العقود المالية، وتحويل الديون إلى حقوق ملكية. وأخيراً، ينبغي التركيز بصفة خاصة على مشاكل مجموعات الأعمال التجارية، بما فيها المنشآت المالية وغير المالية.

٥- وقد استُبعد إعسار المصارف والمؤسسات المالية الأخرى حتى الآن من نطاق الأعمال المتصلة بالإعسار التي اضطلعت بها الأونسيترال.[(٢)] والسبب في هذه الاستثناءات هو أن المصارف والمؤسسات المالية الأخرى عادة ما تكون خاضعة لنظم تصفية خاصة في العديد

(1) انظر تقرير وتوصيات الفريق المعني بتصفية المصارف عبر الحدود - الوثيقة الختامية (آذار/مارس ٢٠١٠)، على موقع الويب http://www.bis.org/publ/bcbs169.htm (جرى الاطلاع عليه في ١٥ نيسان/أبريل ٢٠١٠).

(2) انظر الدليل التشريعي لقانون الإعسار، الصفحة ٥١ (٢٠٠٥)؛ وقانون الأونسيترال النموذجي للإعسار عبر الحدود، المادة ١ (٢) (١٩٩٧).

من الولايات القضائية، وأن تصفية المؤسسات المالية تثير قضايا هامة متعلقة بالسياسات العمومية، وخصوصاً إذا كانت المؤسسة ذات أهمية للنظام في مجمله. وتختلف تصفية المؤسسات المالية الكبيرة أيضا في جوانب أخرى عن تصفية سائر المنشآت التجارية، وعلى سبيل المثال فيما يتعلق بالوقت المتاح وحجم الحوزة ومحتوياتها.

٦- وهذا الاقتراح مقدَّم لكي ينظر فيه الفريق العامل، لأن من الواضح أن الأونسيترال أنسب من أي منظمة دولية أخرى لمعالجة هذا النوع من القضايا. فأولاً، التصفية هي أساسا عملية تقنية إلى حدٍ بعيدٍ تتطلّب مهارات ومعارف خاصة، سواء أكانت المنشأة مؤسسة مالية أم غير مالية. وثانياً، العديد من الأدوات المستخدَمة في نظم التصفية الوطنية يمكن أن تُستخدَم أيضا في حالات إفلاس الشركات، وعلى سبيل المثال، نقل الأصول إلى شركة جديدة أو تحويل الديون إلى حقوق ملكية. وسويسرا مقتنعة، من ثم، بأن الأونسيترال أنسب من أي منظمة أخرى لإجراء الدراسة المقترحة.

٧- وتعلّق سويسرا أهمية كبيرة على تنسيق الأعمال الفنية المضطلع بها في المحافل الدولية المختلفة التي تشارك فيها دول أعضاء ودول مراقبة معيّنة في الأونسيترال أو جميع الدول الأعضاء والدول المراقبة فيها. ونشكر الأمانة على اللمحة العامة التي قدّمتها عن الأعمال الجارية في الاتحاد الأوروبي وصندوق النقد الدولي والبنك الدولي ولجنة بازل المعنية بالإشراف على المصارف (A/CN.9/WG.V/WP.93، الفقرات ٩-١٥). ونودّ أن نشدّد على أن المقصود من هذا الاقتراح في جميع نواحيه هو أن يكون مكمِّلا لنشاط الهيئات المذكورة آنفا، وأنه يجب إيلاء اهتمام مستمر لتجنّب التداخل الفني كلّما تَقدَّم العمل. كما أن التواصل الوثيق مع الجهات التي تنظم السوق المالية والتي تشرف عليها ومع المصارف المركزية سيكون حاسم الأهمية لنجاح هذا العمل.